جهود صلاح الدّين الزَّعبلاويّ
في النّقد اللُّغويّ

إعداد

سمر روحي الفيصل

جامعة الإمارات

• ملخَّص:

هـذا البحـث خـاصّ بجهـود اللُّغـويّ صـلاح الدّيـن الزَّعبـلاويّ في النّقـد اللُّغـويّ، قدَّمـتُ لـه بمدخـلٍ وضَّحـتُ فيـه مصطلحـات البحـث، وأبرزهـا: النّقـد اللّغـويّ، والمفهومـات النّقديّـة، والإجـراءات النّقديّـة، والقيـم النّقديّـة. وذكـرتُ، بعـد ذلـك، تعريفـاً موجـزاً بالزّعبـلاويّ. ثـمّ قدَّمـتُ مبحثين؛ انصرفـتُ في المبحـث الأوّل إلى المؤلَّفـات اللّغويّـة التـي جسَّـدت جهـود الزّعبـلاويّ في خدمـة النّقـد اللّغـويّ العـربيّ ابتـداءً مـن عـام تسـعة وثلاثـين وتسـعمئة وألـف، وانتهـاءً بكتابـه الخامـس الـذي طُبِـع في عـام ١٩٩٢م. وحاولـت في المبحـث الثّـاني تحليـل هـذه الجهـود بالحديث عـن معايـير النّقـد اللّغـويّ عنـده، فتوقَّفـتُ، بعـد الإشـارة إلى المعايـير العامّـة، عنـد مفهـوم الزّعبـلاويّ للنّقـد اللّغـويّ، والإجـراءات النّقديّـة التـي لجـأ إليهـا في أثنـاء نقـده اللّغـويّ، وقيـم النّقـد اللّغـويّ التـي انطلـق منهـا، وحفـزتْ سـلوكه اللّغـويّ إلى الاهتـمام بالأخطـاء اللّغويّـة. ودوَّنـتُ في خاتمـة البحـث أبـرز النّتائـج التـي يمكـن الانتهـاء إليهـا مـن دراسـة جهـود صـلاح الدّيـن الزّعبـلاويّ في النّقـد اللّغـويّ.

الكلـمات المفتاحيـة: صـلاح الديـن الزعبـلاوي - النقـد اللغـوي - اللحـن - القيـم النقديـة.

*****

• مدخل:

ورث اللّغويّون العرب المعاصرون من اللّغويّين العرب القدامى مصطلح (اللَّحْن) الدّالّ على (مخالفة العربيّة الفصحى في الأصوات، أو في الصِّيَغ، أو في تركيب الجملة وحركات الإعراب، أو في دلالة الألفاظ)[1]. كما ورثوا (النّقد) الدّالّ على مفهوم تصويب (اللَّحن)، ومعه الاختلاف بين النُّقّاد في التّصويب والتّخطئة. وقد رسَّخ اختلاف النّقّاد الجَمْعَ بين المصطلحين في مصطلح واحد جديد في شكله، عريق في مفهومه، هو مصطلح (النّقد اللّغويّ) الدّالّ على أنّ موضوع (النّقد)، وهو (اللّغة)، يعني مناقشة الصّواب والخطأ، والانتصار لأحدهما دون الآخر استناداً إلى الأدلّة اللّغويّة العربيّة دون غيرها من الأدلّة. وقد استعملتُ مصطلح (النّقد اللّغويّ) بالمفهوم نفسه في بحثي، وقصدتُ به المناقشات التي قدَّمها صلاح الدّين الزّعبلاويّ حول اختلاف اللّغويّين في التّخطئة والتّصويب، ورأيه فيها. وكنتُ حَرَصتُ على إحياء بعضِ نصوص النّقد اللّغويّ الحديث[2]، وما زلتُ أحرص، بوساطة الحديث عن جهود الزّعبلاويّ وجهود غيره من اللّغويّين العرب، على تتبُّع هذا النّوع من النّقد اللّغويّ؛ لأنّه يُبرز، بوساطة الاختلاف بين اللّغويّين، الجوهر الأصيل للغة العربيّة.

استخدمتُ، في هذا البحث، مصطلحات أخرى، أبرزها (القيم النّقديّة)، و(الإجراءات النّقديّة)، و(المفهومات النّقديّة). أمّا المصطلح الأوّل (القيم النّقديّة) فقصدتُ به ما يملكه ناقد اللّغة من قيم احترام الرّأي الآخر، واللّجوء إلى

(١) رمضان عبدالتواب «د»: لحن العامة والتّطوُّر اللّغويّ، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠م، ص ١٣.

(٢) ضمَّ كتابي: (النّقد اللّغويّ الحديث ونقد النّقد) تحريراً لكتابين رائدين في النّقد اللّغويّ ونقد النّقد، هما كتاب إبراهيم اليازجيّ (لغة الجرائد) الذي طُبع عام ١٩٠٠م، وكتاب محمّد سليم الجنديّ (إصلاح الفاسد من لغة الجرائد) الذي طُبع عام ١٩٢٥م، وضمَّ ردّ الجنديّ على اليازجي. صدر كتابي عن دائرة الثقافة، الشارقة، ٢٠١٩م. وأنهيتُ، بأخرة، الجزء الثّاني من الكتاب الذي ضم خمسة ردود على اليازجي، وعنونتُه بنقد النّقد اللّغويّ.

الإقناع، وقبول الاختلاف، والانصياع للأدلّة والحقائق اللّغويّة، وغير ذلك من القيم التي تُحرِّك السّلوك اللّغويّ لهذا الناقد. وقصدتُ بالمصطلح الثّاني (الإجراءات النّقديّة) الخطوات التّطبيقيّة التي يتبعها ناقد اللّغة في أثناء مناقشته الصّواب والخطأ. وقد لاحظتُ أنّ الزّعبلاويّ وَضَع لنفسه إجراءً نقديّاً أساسيّاً يجب الالتزام به، وإجراءات نقديّة يمكن الاختيار منها. وقصدتُ بالمصطلح الثّالث (المفهومات اللّغويّة) ما يتّصف به ناقد اللّغة من صفات التّشدُّد، أو المرونة، أو الاعتدال، استناداً إلى المعايير اللّغويّة في الاحتجاج.

أمّا اللّغويّ المعاصر صلاح الدّين الزَّعْبَلاويّ[1] فلا أملك معلومات وافرة عنه، ولكنّ التّرجمة التي أملكها له، وتلك التي كتبها بقلمه في نهاية كتابه «مذاهب وآراء»، ومعرفتي الشخصيّة به قبل سنوات من وفاته في عام واحدٍ وألفين، تشير إلى أنّه وُلد في دمشق عام اثني عشر وتسعمئة وألف، وتلقى علومه في حمص ودمشق. وتخرّج عام سبعة وثلاثين وتسعمئة وألف في معهد الحقوق في الجامعة السّوريّة (جامعة دمشق لاحقاً)، وعمل مدرِّساً، وموظَّفاً في ديوان المعارف، ومديراً للتّربية في محافظتي درعا ودمشق، ومديراً عامّاً للكتب المدرسيّة في سوريا[2]. وهو، كما عرفتُه، طويل القامة، وضيء الوجه، هادئ،

(١) اكتفى عبدالقادر عيّاش في: معجم المؤلّفين السُّوريّين، دار الفكر، دمشق ١٩٨٥، ص ٢٢٦ بذِكْر أوّل كتاب أصدره الزّعبلاويّ، وهو: أخطاؤنا في الصُّحف والدّواوين عام ١٩٣٩م. أما كتاب: مَنْ هو في سوريا عام ١٩٥١م فقد خلا من أيّة إشارة إلى الزّعبلاويّ، شأنه في ذلك شأن: معجم كُتّاب سوريا لأديب عزت، دار الوثبة، دمشق، د.ت. ولعلّ المعجم الوحيد الذي تحدّث عنه هو: أعضاء اتحاد الكُتّاب العرب، لأديب عزت وحسن حميد وسمر روحي الفيصل، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ط٣/ ١٩٩٥.

(٢) هناك تفصيلات أخرى في سيرة حياة الزعبلاوي، يمكن الاطّلاع عليها في: أعضاء اتحاد الكتاب العرب، ط٣/ ص ٥٢٢-٥٢٣. وفي: ترجمة الزعبلاوي بقلمه، في نهاية كتاب: مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرُّج معانيها، دار المجد، دمشق ١٩٨٩م، ص ٢٨٦-٣٠٢. وفي: من رجالات دمشق: صلاح الدين الزعبلاوي حامل لواء التصويب اللغوي: محمد حسّان الطّيّان «د»، موقع الراي: «alraimedia.com»، تاريخ النشر في الموقع: ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٨م.

رصين، حاضر البديهة، منصرف إلى القراءة والبحث، محب للعزلة[1] والاعتدال، شغوف بكتب اللّغة والنّحو. دلَّ سلوكه على القيم التي يملكها كقيمتي الوفاء والإخلاص الأُسَريّ اللّتين جعلتاه يترك دراسة الطّب، ويُؤَخِّر زواجه، ليعيل أسرته بعد وفاة والده. وقيمة الصَّبر التي جعلتْه يتحمَّل أعباء الحسد والفتن والدّسائس التي رافقت عمله في ديوان المعارف، وعمله مديراً للتّربية في درعا ودمشق. وقيمتي الإخلاص المهنيّ والثّقة بالنَّفْس اللّتين جعلتاه يقبل تدريس التّاريخ والجغرافيا، وهو غير اختصاصيّ فيهما، بعد نجاح حسَّاده من أتباع الفرنسيّين في نقله من مكتب وزير المعارف إلى التّدريس. وقيمة حُبّ العِلْم التي جعلتْه يدرس الحقوق، ويتخرّج في الجامعة السورية، ويستمر في قراءاته اللّغويّة والنّحْويّة، ويُصْدِر عام ١٩٣٩م كتابه «أخطاؤنا في الصُّحف والدّواوين»، رغم أعباء الوظيفة والتّدريس. وقد خدم اللّغة العربيّة طَوَال حياته، حتّى إنّه عُرف بين أقرانه بتضلُّعه منها. وسأحاول، في هذا البحث، الدّلالة على أهمّيّته باللّجوء إلى مبحثين؛ أُخصِّص الأوّل منهما لمؤلَّفاته، والثّاني لطبيعة النّقد اللّغويّ عنده.

(١) قال قدري العمر عن الزعبلاوي: «لا يدخل قهوة، ولا يسهر في حلقة، ولا يلهو لهو الموظفين». مقدمة كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص: ج.

المبحث الأوّل
مؤلّفات الزّعبلاويّ

كُتُب الزّعبلاويّ قليلة قياساً إلى معارفه، وخبراته اللّغويّة والنّحويّة، ومكانته بين الحريصين على اللّغة العربيّة. فقد طبع طَوَال حياته خمسة كتب ليس غير[1]، هي:

الكتاب الأوّل: أخطاؤنا في الصُّحف والدّواوين[2]:

هذا أوّل كتب الزّعبلاوي، وسبب شهرته في النّقد اللّغويّ[3]. طبعه عام تسعة وثلاثين وتسعمئة وألف في زمن إحياء اللّغة العربيّة، وهو بعدُ في مقتبل العمر، شاب في السابعة والعشرين، مملوء حماسة ورغبة في تنبيه الكُتّاب على أمور التّصويب والتّخطئة وهم فيها «متّفقون تارة مختلفون أخرى»[4]، متابعاً في ذلك سنّة القدامى والمعاصرين الذين بذلوا الوقت والجهد في تأليف كُتُب اللّحن[5]

(١) صدر للزعبلاوي عام ٢٠٠٦ كتاب سادس بعد وفاته عام ٢٠٠١، عنوانه: «معجم أخطاء الكُتّاب»، دار الثقافة والتراث، دمشق. ومن أسف أنّني لم أحصل على هذا الكتاب لوجودي خارج سوريا. بيد أنني اطلعت على رسالة ماجستير قدّمها عنه عطية الخير عبدالقادر عليّ مهادي للجامعة الإسلامية في غزّة عام ٢٠١٦، وهي رسالة مهمّة في دراسة الجانب النحوي عنده، يرحمه الله.

(٢) صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، المطبعة الهاشميّة، دمشق ١٩٣٩.

(٣) تحدّث عن كتاب أخطاؤنا في الصحف والدواوين مشيداً بدقته وأهميته في النقد اللغوي كلٌّ من: محمد الخضر حسين في مجلة الهداية، القاهرة، حزيران ١٩٤٠. وأحمد حسن الزيات في مجلة الرسالة، القاهرة، آذار ١٩٤٠. وصلاح الدين المنجد «د» في مجلة الرسالة، القاهرة، نيسان ١٩٤٠. ومحمد المبارك في كتابه: فقه اللغة وخصائص العربية، معهد الدراسات العربية العليا، القاهرة ١٩٦٠. ورمضان عبدالتواب «د» في كتابه: لحن العامة والتطور اللغوي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧.

(٤) صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص ٣.

(٥) كُتُب اللحن القديمة والحديثة كثيرة، سرد الدكتور رمضان عبدالتواب قوائم بها في كتابه: لحن العامة والتطور اللغوي، ص ٧٢ وما بعد. وسرد بعضها الدكتور عبدالعزيز مطر في كتابه: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٥٧ وما بعد. كما تحدّث عنها الدكتور أحمد محمد قدور في كتابه: مصنّفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٦.

التي رصدوا فيها أغلاط العامّة والخاصّة. وقد شُغِل صلاح الدين الزّعبلاويّ في هذا الكتاب بالقضيّة المنهجيّة في النّقد اللّغويّ، وهي معايير تخطئة الكلمات والتّراكيب وتصويبها، والمراجع اللّغويّة المعتَمَدَة في ذلك. وسأشير إلى هذه المعايير والمراجع بعدُ، وأكتفي هنا بالقول إنّ كتاب الزّعبلاويّ يضمُّ بابين: ضمَّ الأوّل أحد عشر فصلاً، تحدَّث الزّعبلاويّ فيها عن النِّسبة، والهمزة، والعدد، وجموع التّكسير، وصوغ اسمي الفاعل والمفعول، وهل، وتأنيث أي، وغير ذلك. وضمَّ الباب الثّاني الألفاظ وتصويبها، من نحو: التّوقيع، الوهلة، التقيت به، ملام، الاستملاك، النّاطور، نوّه به، النّقاهة... وهو يضمُّ أربعة عشر فصلاً، في كلِّ فصل عدد من الألفاظ.

الكتاب الثّاني: لغة العرب[1]:

صدر هذا الكتاب عام ١٩٨٣م، بعد أربع وأربعين سنة على طباعة الكتاب الأوّل، وأعلن بداية عودة الزّعبلاويّ إلى الإسهام في الحياة اللّغويّة؛ تلك العودة التي استمرّت نشطة إلى وفاته دون انقطاع. ضمَّ كتاب (لغة العرب) مجموعة من المقالات اللّغويّة التي كُتِبت بتكليف من صحيفة «الثورة» السورية، ثمّ جُمِعت في هذا الكتاب الذي حافظ على العنوان العامّ للمقالات: لغة العرب. اتّسمت مقالات الكتاب بالإيجاز، تبعاً لكونها «زاوية» يوميّة خصَّصتها الصّحيفة للجانب اللّغويّ. بيد أنّ الإيجاز في مقالات الكتاب، وعددها خمس وستّون مقالة، لم يؤثّر في الدّقّة التي اتّسم بها الزّعبلاويّ. فهدفه واضح، هو تصويب أغلاط الكُتّاب، وتصحيح أوهامهم اللّغويّة؛ «ليبرأ كلامهم من شوائب الخطأ، ويتنزّه عن الابتذال واللّغو»[2]. وليس يكفي لتحقيق هذا الهدف «أن يقف الكُتّاب على المباح والمحظور من الكلام، والجائز والممتنع من القول، بل لا بدَّ لهم من اكتساب المَلَكَة اللّغويّة بمراجعة كلام الفصحاء شعراً ونثراً، والاطّلاع

(١) صلاح الدين الزعبلاوي: لغة العرب، مؤسسة الوحدة للطباعة والنّشر، دمشق ١٩٨٣م.

(٢) المصدر السابق، ص ٣.

على أنماط التّعبير وأساليب التّأليف عند هؤلاء؛ ذلك لإحسان الأداء، وإحكام البيان، والكتابة بطبع وسجية»[1]. وقد حقّق الزّعبلاويّ هذا الهدف اللّغويّ بوساطة حديثه عن الأغلاط الشّائعة وتصويبها، في الألفاظ والتّراكيب، من نحو: الطّفل المعاق، شائق وشيِّق، تعرَّفتُ الرَّجل وتعرَّفتُ به...

الكتاب الثّالث: مسالك القول في النّقد اللّغويّ[2]:

رغب الزّعبلاويّ أوّل الأمر في أن ينقِّح كتابه السّابق «أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين»؛ ليُصْدِرَ طبعة جديدة منه بعد نحو من خمس وأربعين سنة من طباعته أوّل مرّة وذيوع شهرته بين العاملين في الحقل اللّغويّ العربيّ. ولكنّ إنعامه النّظر في مسائل الكتاب ومنهجه قاده إلى أن يجعل منه كتاباً جديداً لا يغادر منهج الكتاب الأوّل وقضاياه اللّغويّة. وقد نَشَر غالبيّة فصول الكتاب في مجلّة مَجْمَع اللّغة العربيّة بدمشق. وجَعَل عنوانه «مسالك القول في النّقد اللّغويّ»، وطبعه عام ١٩٨٤م. والواضح أنّ هذا الكتاب دقيق في موضوع المعيار اللّغويّ الذي يسمح بالفصل بين الخطأ والصّواب، وتمييز فاسد القول من صحيحه، انطلاقاً من سنن القدامى في التّصويب والتّخطئة، دون الالتزام بما نصُّوا عليه إذا لم يكن هناك ما يجعلها مقبولة في الذّائقة العربيّة.

الكتاب الرّابع: مذاهب وآراء في نشوء اللّغة وتدرُّج معانيها[3]

نَشَر الزّعبلاويّ فصول هذا الكتاب في مجلّة «التّراث العربيّ» التي تصدر عن اتّحاد الكُتّاب العرب في دمشق، ثمّ أعاد النّظر فيها، ونقّحها وهذّبها وأضاف إليها، فأصبحت مادّة هذا الكتاب الذي يضمُّ مقدّمة واثني عشر فصلاً، وترجمة له بقلمه وضعها في آخر الكتاب. عالجت فصول الكتاب موضوعات الاشتقاق، وتدرُّج المعاني، والقياس، والجموع، والمصادر، فضلاً عن المذاهب والآراء في

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) صلاح الدين الزعبلاوي: مسالك القول في النقد اللغوي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق ١٩٨٤م.

(٣) صلاح الدين الزعبلاوي: مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرُّج معانيها، دار المجد، دمشق ١٩٨٩م.

نشوء اللّغة. وهدفُ الزّعبلاويّ في هذا الكتاب هو معالجة مسائل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بفقه اللّغة وصرفها، وهذه مسائل لم يعرض لها في كتابه السّابق: «مسالك القول في النّقد اللّغويّ»، ولكنّها التقتها في أسلوب المعالجة، وهو أسلوب المنهج العلميّ الذي يستقصي جوانب المسألة، ويُعزّز الآراء بالشّواهد والأدلّة، ويُناقش النّحويّين واللّغويّين باحترام ومرونة استناداً إلى خبراته اللّغويّة والنّحْويّة.

الكتاب الخامس: مع النُّحاة[1]:

قدَّم الزّعبلاويّ لهذا الكتاب بمقدّمة طويلة في نحو من خمسين صفحة، وضَّح فيها رؤيته لمشكلات اللّغة العربيّة، وللدّعوات المرتبطة بتيسيرها في العصر الحديث، ثمّ انصرف طَوَال ثمانية فصول إلى مناقشة آراء النُّحاة العرب في الفعل، والقياس، وحروف الجرّ، والمفعولات، والجملة الفعليّة، والاسميّة. أمّا هدفه من هذا الكتاب فهو «معايشة النُّحاة في ما نذروا أنفسهم له، وغاصوا عليه من دقائق اللّغة وأسرارها»[2]؛ بغية تقديم تصوُّر دقيق عن عملهم، يفيد المعاصرون منه في بناء موقفهم من النّحو ومسائله.

(١) صلاح الدين الزعبلاوي: مع النّحاة، اتحاد الكُتّاب العرب، دمشق ١٩٩٢م.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٣.

المبحث الثّاني
معايير النّقد اللّغويّ

تشير الكتب الخمسة السّابقة إلى أنّ الزّعبلاويّ حَرَص طَوَال حياته على شيء واحد نذر نفسه له، هو النَّقد اللّغويّ. وهذا النّقد، بمعنى تصويب الخطأ في الكلام[1]، معروف عند العرب القدامى والمحدثين. اهتمَّ به اللّغويّون والنَّحْويّون، وألّفوا فيه عدداً غير قليل من الرّسائل والكتب، انطلقوا فيها كلِّها من هدف نقديّ لغويّ واحد، هو التَّخطئة والتَّصويب. أمّا الإجراءات التي لجؤوا إليها في أثناء تجسيدهم هذا الهدف فقد استَمَدّوها من معيار واضح محدَّد، هو الالتزام باللّغة العربيّة الفصيحة، فما وافق هذه اللّغة كان صواباً عندهم، وإلا فهو خطأ يجب تلافيه والعدول عنه إلى الصّواب. ولا يعني ذلك أنّهم اشتركوا في معيار واحد للغة العربيّة الفصيحة. فقد كان بينهم:

- المتشدّد الذي التزم بمفهوم عصر الاحتجاج بفرعيه الزّمانيّ: أقوال عرب الجاهليّة، والقرآن الكريم، وبعض الحديث الشّريف، وأقوال الصّحابة وفصحاء الإسلام حتّى منتصف القرن الثّاني الهجريّ، وشعر الشّعراء الجاهليّين والمخضرمين، وشعر الطّبقة الأولى من الإسلاميّين التي انتهت بالشّاعر إبراهيم بن هرمة الذي توفّي سنة ١٥٠هـ[2]. والمكانيّ؛ «أي: القبائل: قريش وقيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطّائيّين»[3].

(١) للحن ستة معان، ذكرها لسان العرب لابن منظور، مادة «لحن»، دار صادر، بيروت، د.ت، نقلاً عن ابن برّي. كما ذكرها رمضان عبدالتواب في كتابه: لحن العامة والتطور اللغوي، ص ١٣. هذه المعاني هي: الخطأ في الإعراب، واللغة، والغناء، والفطنة، والتعريض، والمعنى.

(٢) سعيد الأفغاني: في أصول النحو، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، ط٣، ١٩٦٤م، ص١٩ «بتصرف».

(٣) المرجع السابق، ص ٢٠-٢٢. و: صبحي الصالح «د»: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط٣، ١٩٦٨م، ص ١١٢-١١٦. و: عبدالقادر البغدادي: خزانة الأدب، ١/ ٣-٤.

- والمرن الذي راعى «التّطوّر اللُّغويّ»، فجاوز عصر الاحتجاج قليلاً أو كثيراً، كابن هشام اللّخميّ «ت ٥٧٧ هـ» الذي انطلق من «أنّ كلّ ما رُوي عن لهجة من لهجات العرب يُؤخَذ به، ولو كانت اللّغة المرويّة ضعيفة، أو قليلة، أو نادرة»[1]. بل إنّ شهاب الدّين الخفاجيّ (ت: ٩٠هـ)، ومحمود بن عمر الزّمخشريّ (ت: ٥٣٨هـ)، والرّضيّ الأستراباذيّ (ت: ٦٨٤هـ)، استشهدوا بكلام مَنْ يُوثَق بعربيّته ما لم يخالف أصلاً من أصول اللّغة.

- والأكثر مرونةً الذي قَبِل الألفاظ والتّراكيب التي أقرّتها المجامع اللّغويّة العربيّة في العصر الحديث، وعَمِل بها؛ رغبة في التّوفيق بين اللّغة العربيّة وحاجات العصر الحديث. والمعروف أنّ مجامع اللّغة العربيّة انطلقتْ من «استساغة كلّ معاصرة اتّسعتْ لها الأصالة، فلا تضيق عن شيء من ذلك إلا أن تأباه رُوح العربيّة وطرائقها»[2]. وشملت هذه الاستساغة «ما شاع على ألسنة الكُتّاب، وجرت به أقلامهم»[3]، فضلاً عن المصطلحات العلميّة وضْعاً وتعريباً.

تلك، بإيجاز، مفاهيم العرب للاحتجاج، ومعاييرهم في التّخطئة والتّصويب. فما معايير الزّعبلاويّ الدّالّة على فَهْمه ذلك كلّه في أثناء نقده اللّغويّ؟ وما الإجراءات التي اعتمدها في تجسيده هذا النّقد؟ وما القيم النّقديّة التي صدر عنها؟

من المفيد أن أشير، قبل الإجابة عن هذه الأسئلة، إلى أنّ النُّقّاد اللّغويّين والنّحويّين العرب القدامى والمحدثين ردَّدوا كثيراً كلمة «العامّة» في عناوين كتبهم ورسائلهم، وفي أثناء مناقشاتهم، ولكنّهم ما كانوا يقصدون بها «عامّة النّاس»، بل كانوا يقصدون بالنّقد «خواصّ النّاس»؛ أي: الكُتّاب ليس غير. وحَرَص بعضهم على أن ينقد في كتاباته «خاصّة المثقّفين، كالقاسم بن عليّ الحريريّ (ت:

(١) عبدالعزيز مطر «د»: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص ١١٥.
(٢) صلاح الدين الزعبلاوي: مع النحاة، ص ٩.
(٣) المصدر السابق، ص ١٠.

٥١٦هـ) الذي سمَّى كتابه: درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ»[1]. وهذا يعني أنّ هدف النّقد اللّغويّ عند الزّعبلاويّ ومَنْ سبقه ومَنْ تلاه هو تنقية لغة الكُتَّاب؛ لأنّهم يؤثِّرون في لغة القرّاء، ويسهمون في تربية مَلَكاتهم اللّغويّة. وقد أدرك الزّعبلاويّ، من بداية عمله في النّقد اللّغويّ، أنّ هذه التّنقية ليست هدفه وحدَه، بل هي الهدف اللّغويّ العامّ الذي لم يختلف حوله اللّغويّون والنَّحْويُّون العرب قديماً وحديثاً؛ أي أنّه أدرك أنّ قضيّة النّقد اللّغويّ لا تكمن في الهدف المشترك، فهو واضح محدَّد، بل تكمن في معايير النّقد التي يحتاج توضيحها إلى ثلاثة أمور: أوّلها مفهوم التّصويب والتّخطئة الذي يملكه النّاقد. وثانيها الإجراءات النّقديّة التي يعتمدها هذا النّاقد. وثالثها القيم النّقديّة التي تُوجِّه سلوكه النّقديّ.

أوّلاً: مفهوم النَّقد اللُّغويّ:

لا نستطيع، ونحن نتحدَّث عن معايير النّقد اللّغويّ، وَصْفَ الزّعبلاويّ بأنّه ناقد لغويّ متشدِّد، أو مَرِنٌ، أو أكثرُ مرونة؛ لأنّ مفهومه للنّقد اللّغويّ جَعَله يجمع في إهابه الصِّفات الثّلاث، بحيث كان متشدِّداً ومرناً وأكثر مرونة في آنٍ معاً. فما هذا المفهوم؟ يُخيَّل إليَّ أنّ القضيّة كلّها انطلقت من أنّ النّقّاد لم يملكوا مفهوماً واحداً مُوَحَّداً للغة العربيّة الفصيحة. ولو كانوا يملكون مفهوماً واحداً لأصبح من اليسير أن يحكموا على أيّ خروج على هذه اللّغة بأنّه خطأ، وأن يحكموا على كلِّ التزام بها بأنّه صواب. وسيتلاشى، في هذه الحال، اختلافهم حول تصويب الألفاظ والتّراكيب، ويتلاشى معه أيّ مفهوم للتّطوّر اللّغويّ. وهذا أمر مخالف لطبائع اللّغات كلّها، تبعاً للارتباط الوثيق بين اللّغة والحياة. فاللّغة غير جامدة؛ لأنّ الحياة متجدِّدة؛ ولأنّ اللّغة نفسها تُعبِّر دائماً عن الحياة.

(١) قال الحريري في توضيح المراد من «الخواص»: (من تسنّموا أسْنِمة الرُّتَب، وتوسَّموا بسمة الأدب)، درّة الغوّاص في أوهام الخواص، تحقيق: بشّار بكور، دار الثقافة والتراث، معهد الفتح الإسلامي، دمشق، ٢٠٠٢م، ص ١١٥. وزاد محقق الكتاب التوضيح فقال: (هم أعيان النّاس ووجوههم من كُتَّاب وشعراء وأدباء وذوي مناصب)، مقدمة التحقيق، ص ٣٧.

إنّ تعـدُّد المفهومـات يعنـي تبايـن حـدود اللّغـة العربيّـة الفصيحـة، بـين حـدِّ الذيـن التزمـوا بعـصر الاحتجـاج فوُصِفـوا بالتَّشـدُّد؛ لأنهـم عَـدُّوا اللّغـة العربيّـة الفصيحـة هـي كلام العـرب حتّـى نهايـة عـصر الاحتجـاج. وحـدِّ الذيـن وسَّـعوا حـدود الاحتجـاج فوُصِفـوا بالمرونـة؛ لأنّهـم رأوا اللّهجـات وكلام مَـنْ يُوثَـق بعربيّتـه جـزءاً لا يتجـزّأ مـن اللّغـة العربيّـة الفصيحـة. وحـدِّ الذيـن آمنـوا بالتّطـوّر اللّغـويّ فوُصِفـوا بأنّهـم أكثـر مرونـة؛ لأنهـم فهمـوا اللّغـة العربيّـة الفصيحـة عـلى أنّهـا لغـة قـادرة عـلى تلبيـة حاجـات الحيـاة والحضـارة. ويُخَيَّـل إليَّ أنّ مفهـوم النّقـد اللّغـويّ عنـد الزّعبـلاويّ جَمَـعَ بـين المفهومـات الثّلاثـة السّـابقة. فكيـف تحقَّـق لـه ذلـك؟

انطلـق مفهـوم الزّعبـلاويّ للنّقـد اللّغـويّ مـن أنّ هنـاك حاجـةً للاتِّفـاق عـلى مفهـوم مَـرِنٍ جـدّاً للغـة العربيّـة الفصيحـة؛ لأنّ «اختـلاف القدمـاء في كثـير مـن المذاهـب والأصـول أفـضى إلى تبايـن آرائهـم في الأحـكام والفـروع»[1]. وقـد رغـب في ألّا يكـون واحـداً مـن هـؤلاء المختلفـين، ولذلـك حَـرَص عـلى المبـادئ الآتيـة التـي تُشـكِّل مفهومـه المـرن جـدّاً للّغـة العربيّـة الفصيحـة:

- **المبدأ الأوّل:**

اعتمـد الزّعبـلاويّ عـلى مـا اتّفـق عليـه اللّغويُّـون والنَّحْويُّـون المتشـدِّدون، وهـو الالتـزام بعـصر الاحتجـاج، بـما يعنيـه هـذا الالتـزام مـن الاستشـهاد بقـراءات القـرآن الكريـم حتّـى الشّـاذّ منهـا، وبـما رُوي مـن الحديـث الشّريـف باللّفـظ والمعنـى «مـا لم يُنبَّـه عـلى شـذوذ الرّوايـة، أو تصحيفهـا، أو خطئهـا»[2]، وبأقـوال الصّحابـة، وبأشـعار الجاهليّـين والمخضرمـين والطّبقـة الأولى مـن الإسـلاميّين، كجريـر والفـرزدق والأخطـل وذي الرُّمّـة والكُمَيـت ورُؤبـة والطِّرمّـاح والعجّـاج...

(١) صلاح الدين الزعبلاوي: مسالك القول في النقد اللغوي، ص ١١.
(٢) المصدر السابق نفسه.

- المبدأ الثّاني:

اعتمد الزّعبلاويّ على مبدأ المرونة في الاستشهاد. ذلك أنّه لم يجعل مفهومه مقتصراً على المتّفق عليه بين المتشدِّدين فحسب، بل راح يُضيف إلى المتّفق عليه قدراً كبيراً من المرونة. والمرونة عنده تعني أن يضمَّ إلى مفهومه الاستشهادَ بكلام مَنْ يُوثَق بعربيّته، أسوة بالزَّمخشريّ والرَّضيّ الأستراباذيّ والسّيوطيّ (ت: ٩١١هـ) وشهاب الدِّين الخَفَاجيّ. والمراد هنا الاستشهاد بكلام مَنْ يُوثَق بعربيّته من أصحاب الطّبقة الرّابعة، كأبي تمّام الطّائيّ (ت: ٢٣١هـ). فقد استشهد الزّمخشريّ به في تفسير أوائل سورة البقرة، وقال: «وهو وإنْ كان مُحْدَثاً لا يُستَشهَد بشعره في اللّغة فهو من علماء العربيّة، فاجعلْ ما يقول بمنزلة ما يرويه»[1]. كما استشهد ابنُ السِّيد البَطَلْيَوسيّ (ت: ٥٢١هـ) ببيتٍ للمتنبّي (ت: ٣٥٤هـ) على صحّة إضافة «آل» إلى الضّمير: «ويزيد من أعدائه في آلِه»، وقال فيه كلاماً مشابهاً لكلام الزّمخشريّ في أبي تمّام[2]. إذا كانت تلك حال المرونة عند الزّمخشري وابن السِّيد البَطَلْيَوسيّ، وهما عَلَمان من أعلام اللّغة العربيّة، فما الذي يمنع الزّعبلاويّ من اتِّباعهما بقوله: «وهكذا استظهرنا بأشعار مَنْ يُوثَق بعربيّته، وبما جرت أقلام أئمّة العربيّة، وطاعت به ألسنتهم إذا صارت إلى اتِّفاق وتلاق، ولم تخالف أصلاً من أصول اللّغة»[3]. وهذا يعني أنّ مرونة الزّعبلاويّ ليست اقتداءً ببعض اللّغويّين القدامى فحسب، بل هي مرونة مقيَّدة بما لم يخالف أصلاً من أصول العربيّة؛ لأنّ هذه المخالفة عمل من الأعمال التي تهدم اللّغة، وكلُّ ما يهدم اللّغة بعيد عن مفهوم الزَّعبلاويّ للّغة العربيّة الفصيحة.

- المبدأ الثّالث:

اعتمد الزّعبلاويّ على مبدأ معارضة النَّقْل بالنَّقْل. فإذا اقتصرت بعض المعاجم على كلمة فلا يعني ذلك أنّ المعاجم الأخرى مطابقة لها في هذا الأمر. ذلك أنّ معارضة ما نقله معجم بما نقله معجم آخر مفيد في موضوع التّخطئة

(١) عبدالقادر البغدادي: خزانة الأدب، ١/ ٦.

(٢) صلاح الدين الزعبلاوي: مع النحاة، ص ٥٦.

(٣) صلاح الدين الزعبلاوي: مسالك القول في النقد اللغوي، ص ١٢.

والتّصويب؛ إذ إنّ هناك قاعدة ذهبيّة تنصُّ على أنّ مَنْ حَفِظَ حجّة على مَنْ لم يحفظ. وقد حَرَص الزّعبلاويّ على هذا المبدأ، ورآه مفيداً في الحدِّ من الأحكام اللّغويّة المطلقة. من ذلك نقْدُه مَنْعَ إبراهيم اليازجيّ «أسدل» بمعنى «سدل» استناداً إلى أنّ ابن القوطيّة (ت: ٣٦٧هـ) في «الأفعال»، والزّمخشريّ في «أساس البلاغة»، وابن الأثير الجزريّ (ت: ٦٠٦هـ) في «النّهاية في غريب الحديث والأثر»، وأحمد بن محمّد الفيُّوميّ (ت: ٧٧٠هـ) في «المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير»، اقتصروا على «سدل» وحدَها. فإذا عارض النّاقد النَّقْل من المعاجم السّابقة بنَقْل من معاجم أخرى، كاللّسان والقاموس والتّاج والمخصَّص، اكتشف أنّ النَّصَّ على أنّ «أسدل» بمعنى «سدل» ورد صريحاً فيها[1]. وهذا دليل على أنّ ما حفظته المعاجم الأخرى حجّة على المعاجم الأولى التي اقتصرت على «سدل» دون «أسدل». كذلك الأمر بالنّسبة إلى «ألام» بمعنى «لام». فقد ورد النّصُّ على ذلك صريحاً في اللّسان والمصباح والتّاج وابن القوطيّة، ولم يكن الأمر كذلك في المعاجم الأخرى.

- المبدأ الرّابع:

اعتمد الزّعبلاويّ على مراعاة الأكثر والأشهر في الرّواية ما لم يُنَصّ على أنّه منكر أو رديء. هذا المبدأ مرتبط بالمعاجم أيضاً، ولكنّه يهتمّ بتعارض النُّصوص فيها. قال الزّعبلاويّ: «إذا تعارضتْ نصوص المعاجم عمدنا إلى التّمحيص، فآثرنا الأكثر والأشهر إذا كان المدار على الرّواية، ولم نمنع من غيره إلا أن يُنَصَّ على أنّه منكر، أو رديء، أو مذموم، أو مهمل»[2]. ومراد الزّعبلاويّ بالتّمحيص عدم الاكتفاء بما أورده معجم أو كتاب لغويّ أو نَحْويّ، بل لا بدَّ من البحث فيها كلِّها؛ لمعرفة الأكثر والأشهر في الرِّواية، قبل الحُكْم بالتّخطئة والتّصويب. «فمَنْ أخذ بالجائز الذي لم يناهز حدَّ الكثرة والشُّهرة فقد أخطأ الكثير المشهور، لكنّه لم

(١) المصدر السابق، ص ١٧ (بتصرف).

(٢) صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص ١٢.

يخطئ الصَّحيح على كلّ حال. وليس يُحْمَل الكُتَّاب على تَخيُّر أجود اللُّغتين فيما يتَّفق لهم من صنوف الكتابة، أو يقع لهم من أنماط التّعبير، إلا أن تكون إحداهما ضعيفة مُنكَرَة، أو نادرة نصّاً وتحقيقاً، أو شاذّة فذّة»[1].

هذا المبدأ الرّابع الخاصّ بالسَّماع عن العرب مرتبط بالمبدأ الثّالث السّابق القائل إنّ مَنْ حفظ حجّة على مَنْ لم يحفظ، ومرتبط أيضاً بالمعاجم العربيّة القديمة؛ لأنّها اعتمدت على السَّماع وحدَه، وتركت القياس للّغويّين والنُّحاة. وقد نصَّ الزَّعبلاويّ على أمر مهمّ، هو أنّه اعتمد من معاجم اللّغة وأسفار الأدب على «ما قَدُم عهده منها، كالصِّحاح، والقاموس، والأساس، واللّسان، والتّاج، ومختار الصِّحاح، وأدب الكاتب لابن قتيبة، والكامل للمبرِّد، والكتاب لسيبويه، والتّهذيب للأزهريّ، ومفردات الرّاغب الأصفهانيّ، وإصلاح المنطق لابن السِّكّيت، والنّهاية لابن الأثير، والكشّاف للزّمخشريّ، والمخصَّص لابن سِيْدَه، والمقاييس لابن فارس، والمصباح المنير للفيُّوميّ، والأفعال لابن القوطيّة، والألفاظ الكتابيّة لعبدالرّحمن الهمذانيّ، وفقه اللّغة للثّعالبيّ، والمزهر للسّيوطي، وأشباهها... ذلك بعد الوقوف على ما دلّوا عليه من أغلاطها، وأرشدوا إليه من تصحيفاتها»[2]. وصدف عن المعاجم والكتب المتأخِّرة «كمحيط المحيط، وأقرب الموارد، والبستان، والمنجد، والمعتمد، وأضرابها، ولم نُعوِّل على شيء منها إلا في حذر واحتياط»[3].

هذا يعني أنّ الزّعبلاويّ لم يعتمد على المعاجم القديمة دون الاطّلاع على المآخذ التي وُجِّهتْ إليها، ولم يصدف عن المعاجم الحديثة دون حذر من عدم الإحكام فيها، ومن أنّ الضَّبط لم يبلغ فيها مبلغ المظانّ القديمة. وقد أدرك، فضلاً عن ذلك كلّه، أنّه «من الخطأ أن يظنَّ ظانٌّ أنّ معاجم اللّغة وما إليها من

(١) صلاح الدين الزعبلاوي: مسالك القول في النقد اللغوي، ص ١٥.
(٢) المصدر السابق، ص ١٤.
(٣) المصدر السابق نفسه.

أسفار النّحو وحواشيها، وكتب الصَّرْف وشروحها، هي عدّة اللّغويّ وحدَها، وأنّ معوّل تحقيقه وغاية بحثه وحُكْمه دون سواها. والصّحيح أنّ مراجع اللّغويّ، إلى ذلك، كتب التّفسير والأدب ودواوين الشِّعْر وصحف الرّسائل والرّقاع، ومصنّفات القوم في التّاريخ والأخبار والأسفار، بل مؤلّفاتهم في مختلف العلوم والصّناعات ووضائعهم في الحِكَم والأمثال»[1]. ولعلّ دقّة الحُكْم في النّقد اللّغويّ عند الزّعبلاويّ نابعة من أنّ حرصه على مراعاة الأكثر والأشهر في الرواية عن العرب، قاده إلى تمحيص الرّواية في المعاجم والكتب، وإلى الإحاطة بها؛ ليملك ضابطاً للحُكْم بالتّصويب والتّخطئة؛ ولئلّا يُقدِّم حكماً غير دقيق في أثناء نقده لغة الكُتّاب.

- **المبدأ الخامس:**

اعتمد الزّعبلاويّ على مبدأ استشفاف الحكم بالتّغليب والاستحسان والتّرجيح[2].

- **المبدأ السّادس:**

اعتمد الزّعبلاويّ على مبدأ القياس، وهو «حَمْل الفرع على الأصل لعلّةٍ جامعةٍ بينهما، بإعطاء المقيس حُكْمَ المقيس عليه»[3]. وقد لاحظ اختلاف الأئمّة في القياس، وخصوصاً قياس التّصريف والاشتقاق والنَّقْل والمجاز والنّحو، ولكنّه لم يُعر هذا الاختلاف أيّة أهمّيّة، وراح يعتمد على القياس. ومن القواعد التي حَرَص عليها في هذا الأمر أنّه «إذا اتّفق عن العرب مطّرد في القياس والاستعمال فلا خلاف في إيثاره»[4]. وكلّ مسموع خرج عن القياس، واطّرد استعماله، اتّبع فيه السَّماع ولم يقس عليه. وأهمل ما انقاد للقياس وشذّ استعماله، وما شذّ في

(١) صلاح الدين الزعبلاوي: مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها، ص ٣٧. وانظر أيضاً ص ٣٩

(٢) صلاح الدين الزعبلاوي: مسالك القول في النقد اللغوي، ص ١٤.

(٣) صلاح الدين الزّعبلاوي: مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها، ص ١٠٩.

(٤) صلاح الدين الزعبلاوي: مسالك القول في النقد اللغوي، ص ٢٦.

القياس وندر في الاستعمال. وآثر في القياس النَّحْويّ العلّتين التّعليميّة والقياسيّة، وأهمل العلّة الجدليّة النّظريّة؛ لأنّ «القياس الذي استُند فيه إلى إحدى العلّتين التّعليميّة والقياسيّة إنّما يجانس طبيعة اللّغة وخصائصها دون القياس الذي اعتمد على العلّة الجدليّة النّظريّة فنحا نحو الفلسفة واتّسم بسمتها، وغدا صناعة بل رياضة عقليّة ونشاطاً ذهنيّاً»[1]. ورأى أنّ المعوَّل عليه في التّعليل ما ارتبطت صحّة الحُكْم النَّحْويّ فيه بسلامة المعنى، وأهمل بعض ما توحي به الصِّناعة النَّحْويّة، كالإغراق في التّأويل، والتّكلُّف في التّخريج.

- **المبدأ السّابع:**

اعتمد الزّعبلاويّ على مبدأ «إساغة ما شاع على ألسنة الكُتّاب، وجرت به أقلامهم، ما اتّسعتْ له الأصالة ولم تمنع منه رُوح العربيّة وطرائقها»[2]. وهذا المبدأ مُستَمَدّ من مجامع اللّغة العربية، وتابع لقراراتها؛ لأنّها الجهات الوحيدة المخوَّلة بإجازة ما شاع على الألسنة من ألفاظ وتراكيب.

- **المبدأ الثّامن:**

اعتمد الزّعبلاويّ على مبدأ التّطوُّر اللّغويّ، فحَرَص على تدرُّج معاني الكَلِم وتجدُّدها بالمجاز، ومجاز المجاز، والنَّقْل من الخاصّ إلى العامّ، ومن العامّ إلى الخاصّ. فقد ينتقل اللّفظ من المعنى الحقيقيّ الذي وُضِع له إلى معنى آخر غير حقيقيّ أو مجازيّ. ولا بدَّ، في هذه الحال، من صلة تربط المعنى المجازيّ بالمعنى الحقيقيّ. ولكنّ المعنى المجازيّ نفسه قد ينتقل إلى معنى مجازي آخر، فيُعَدُّ المعنى المجازيّ الأوّل أصلاً، ويُعَدُّ المعنى الثّاني مجاز المجاز. فأصل معنى «عثر» أن تزلَّ القَدَم بشيء، كحفرة، فيسقط صاحبها. ومثله «تعثَّر». وقد اتّسع معنى «عثر» من الكبو والسُّقوط إلى الخطأ في العمل والنُّطق، فأصبح قولنا: عثر

(١) صلاح الدين الزعبلاوي: مع النحاة، ص ١٩.
(٢) المصدر السابق، ص ١٠.

لسان فلان، أو: عثر في كلامه، قولاً مجازيّاً. ثمّ اتّسع المجاز نفسه إلى مجاز المجاز فقيل: عثر جَدُّه إذا تعس، وأعثره الله إذا أتعسه[1].

أمّا تدرُّج المعاني بالنَّقْل فالمراد به «أن يغلب على لفظ معناه المجازيّ حتّى يشتهر به ويُعرَف بلا قرينة. وهو ما أسماه أصحاب البيان: المجاز الرّاجح، فيُدعَى كَسْبُ اللّفظ معناه الجديد نقلاً. ومن ذلك غلبة الألفاظ الإسلاميّة، كالصّلاة والزّكاة والصّيام والحجّ وغيرها على ما قُصِد بها شرعاً»[2]. من هذا النَّقْل نَقْلُ الخاصّ إلى العامّ: «الوِرْد في الأصل إتيان الماء، ثم صار إتيان كلّ شيء ورداً. والمائدة تُسمَّى كذلك إذا كان عليها طعام. هذا هو معناها الخاصّ، ولكن النّاس عمَّموا دلالتها فاستعملوا المائدة أكان عليها طعام أم لم يكن. والخاتم خاصّ بذي الفَصّ ولكنّهم عمَّموه فجعلوه يشمل الحَلْقة أكان عليها فَصّ أم لم يكن»[3]. ونَقْلُ العامّ إلى الخاصّ: «كلُّ ماش على الأرض دابّة، ثم خُصِّصت الدّابّة لما يُركَب. وكلمة العروس تُطلَق على الذّكر والأنثى، ولكنّ النّاس جعلوها خاصّة بالأنثى. وكلمة المأتم تُطلَق على اجتماع النّاس في الخير والشّرّ، ولكنّهم جعلوها خاصّة بالاجتماع في المصائب». وقد عرض الزّعبلاويّ عدداً من الألفاظ التي تدرَّجت معانيها؛ كقولهم: لا أبالي، ومعنى: اكترث، وأَبِه، وتنزَّه، ورُشِّح، وتفقَّد...وغايته من هذا كلّه الإشارة إلى أمر ذي بال، هو: «أنّه لا وجه لجمود المعنى في اللّفظ كما يبدو ذلك حيناً في كثير من المعاجم العربيّة، وأنّ اعتماد كثير من المحدثين على ظاهر النَّصّ والتّعويل عليه في التّخطئة والتّصويب مخالف لأصول ارتقاء اللّغة وسَنن تحوُّل معانيها وطرائق تعبيرها بتحوُّل العصور والأجيال»[4].

(١) صلاح الدين الزعبلاوي: مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها، ص ٤٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٤١.

(٣) الأمثلة مستمدة من: عبدالعزيز مطر «د»: لحن العامّة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص ١٩٦.

(٤) صلاح الدين الزعبلاوي: مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها، ص ٥٠.

تلك، في حدود ما أعلم، المبادئ التي شكّلتْ مفهوم النّقد اللّغويّ عند الزّعبلاويّ، وهي معايير استمدَّها الزّعبلاويّ من المفهومات اللّغويّة والنّحْويّة العربيّة القديمة والمعاصرة، ولكنّه شكّل منها كلًّها مفهومه الخاصّ لأصالة اللّغة العربيّة ومعاصرتها. فالصَّواب في معياره يعني الانتساب إلى هذه الأصالة، والخطأ يعني مجافاة هذه الأصالة والبعد عنها. وليس مراده بالأصالة أنّ اللغة العربيّة الفصيحة هي ما وصلنا عن كلام العرب حتّى منتصف القرن الثّاني الهجريّ، وما قيس عليه من كلام العرب شعراً ونثراً فحسب، بل تعني أيضاً كلام فصحاء العرب بعد عصر الاحتجاج مادام مرتبطاً بصلة نسب ما بكلام مَنْ يُحتَجُّ بأقوالهم وأشعارهم، أو كان خاضعاً للقياس عليه، أو أقرَّتْه مجامع اللّغة في العصر الحديث، وما خضع لقوانين التّطوُّر اللّغويّ، كانتقال المعنى من العامّ إلى الخاصّ، أو من الخاصّ إلى العامّ.

ثانياً: الإجراءات النّقديّة:

استخدم الزّعبلاويّ في كتابه الأوّل «أخطاؤنا في الصُّحف والدّواوين» مصطلحاً كان شائعاً في زمن تأليفه الكتاب، هو «نهج البحث العلميّ الصَّحيح»؛ أي طريقة البحث العلميّ. ويبدو أنّ شيئاً واحداً من هذا «النَّهج» كان يشغل الزّعبلاويّ آنذاك، هو صحّة المقدّمات التي تقود إلى صحّة النَّتائج. قال في ذلك: «إذا بدا قَوْلٌ لمعترضٍ فإنّما ينبغي أن يشير إلى محل اعتراضه ووجهة نظره. أيعارضنا فيما اتّخذناه مقدّمة أم فيما انتهينا إليه منها؟ أو ينازعنا فيما ندّعيه أصلاً أم فيما جعلناه له نتيجة وحكماً؟ فعلى هذا ونحوه يكون مساق الاعتراض ومتصرَّف النّقد. وبهذا ونظيره يجري الكلام في وضوح لا تلابسه شبهة، ولا يعتريه اختلاط»[1]. هذا الأساس الفلسفيّ الذي حدَّده الزّعبلاويّ في كتابه الأوّل هو معيار الإجراءات النّقديّة التي اتَّبعها في كتبه كلِّها؛ ليُجسِّد بوساطتها المراد من اللّغة العربيّة الفصيحة بحسب مفهومه للنَّقد اللّغويّ؛ وليتمكّن من الاستناد

(١) صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص ١٠.

إليها في التّصويب والتّخطئة. ويمكنني القول إنّ الزّعبلاويّ وَضَع لنفسه إجراءين نقديّين؛ إجراءً أساسيّاً لا بُدَّ من تنفيذه، وإجراءات يمكن الاختيار منها. أمّا الإجراء النّقديّ الأساسيّ فيمرّ بثلاث مراحل، هي:

- يعرض الزّعبلاويّ، أوّل الأمر، القضيّة اللّغويّة التي تحتاج إلى تصويب أو تخطئة.
- ثمّ يُقدِّم آراء اللّغويّين والنّحْويّين القدامى والمحدثين فيها، بإيجاز أو تفصيل.
- يختم العَرْض وتقديم الآراء بتوضيح رأيه في صوابها أو خطئها.

هذه المراحل الثّلاث هي الإجراء النّقديّ الأساسيّ الذي لم يتنازل الزّعبلاويّ عنه في نقده اللّغويّ كلّه. ولكنّ هناك إجراءات نقديّة أخرى اتّبع بعضها في قضيّة، وتبع بعضها الآخر في قضيّة أخرى، ولم تجتمع عنده في أيّة قضيّة، هي:

- **الإجراء الأوّل** هو انتقال العَرْض وبيان الرّأي عنده، عموماً، من الإيجاز في كتابيه «أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين» و«لغة العرب»، إلى التّفصيل في كتبه الثّلاثة الأخرى. فقد قدَّم نقداً موجزاً لقضيّة «نوَّه به» في «أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين»، هو:

نوّه به: «قال اليازجيّ[1]: يقولون: نوّه بالشّيء، أو عنه، أو إليه، بدل: عرَّض به، وألمع إليه، وأشار إليه. وليس ذلك من استعمال العرب في شيء. إنّما يُقال: نوَّهتُ بفلان أو باسمه: رفعتُ ذِكْرَه على جهة المدح والتّعظيم وشهرته. ونوَّهتُ بزيد: رفعتُ صوتي فدعوتُه». والوهم في استعمال هذا الفعل شائع في الدّواوين بكثرة. قال ابن منظور: «ونُهتُ بالشّيء نَوْهاً، ونوَّهتُ به، ونوَّهتُه تنويهاً: رفعتُه، ونوَّهتُ باسمه:

(١) يقصد: إبراهيم اليازجي في كتابه: لغة الجرائد، ص ١٤. وفي ص ٩٥ ضمن: سمر روحي الفيصل: النقد اللّغوي الحديث ونقد النقد.

رفعتُ ذِكْرَه». وقال: «وفي حديث عمر: أنا أوّل من نوّه بالعرب. يقال: نوّه فلان باسمه، ونوّه فلان بفلان إذا رفعه وطيَّر به وقوّاه». وقال: «وفي حديث الزّبير أنّه نوّه به عليَّ؛ أي شهّره وعرّفه». وقال: نوّه به: دعاه»[1].

قدَّم الزّعبلاويّ نقداً موجزاً خاصّاً بعبارة «نوَّه به» في كتابه «أخطاؤنا في الصّحف والدّواوين»، ولكنّه قدَّم نقداً مفصَّلاً في ثلاث صفحات لقضيّة «معجم ومعاجم ومعجمات» في كتابه «مسالك القول في النّقد اللّغويّ»(٢). يمكنني اختصار هذه الصّفحات الثّلاث بالقول إنّه بدأها بالإشارة إلى أنّ أصل قولكَ «المعجم» هو: «حروف المعجم». وقد أوّل اللّغويُّون ذلك تأويلين؛ الأوّل «حروف الخطّ المعجم»، والثّاني «حروف الإعجام». وقد ناقش الزّعبلاوي هذين التّأويلين، فقال إنّ «المعجم» في التّأويل الأوّل صفة فارقت موصوفها فغدت صفة غالبة، وهذه تُجمَع جمعَ تكسير «معاجم». و«المعجم» في التّأويل الثّاني مصدر ميميّ سُمِّي به الكتاب الذي جاء ترتيب مضمونه على هذه الحروف، وقياس جَمْع المصادر هو التّكسير أيضاً: «معاجم». والواضح من مناقشة التّأويلين السّابقين أنّ الزّعبلاويّ ميّال إلى جَمْع التّكسير «معاجم» وإنْ ضعَّف جَمْع التّصحيح «معجمات» ولم ينكره. أمّا اللّغويُّون الذين قدَّم آراءهم في جَمْع كلمة «المعجم» فهم الخفاجيّ في «سرّ الفصاحة»، وابن جنّيّ (ت: ٣٩٢هـ) في «سرّ صناعة الإعراب»، والرّضيّ في «الشّافية»، فضلاً عن المبرِّد (ت: ٢٦٨هـ)، وناصر الدّين الأسد (ت: ٢٠١٥م).

ليس هناك تعليل واحد لانتقال الزّعبلاويّ من الإيجاز إلى التّفصيل. فقد يدعوه المقام إلى الإيجاز، كما هي الحال في كتاب «لغة العرب». إذ إنّ أصل الكتاب مقالات صغيرة كتبها الزّعبلاويّ لتُنشَر في «زاوية يوميّة» في صحيفة «الثّورة» السورية؛ أي أنّ إيجاز النّقد اللّغويّ في كتاب «لغة العرب» نابع من أنّ المقام لا يتّسع للتّفصيل. من أمثلة ذلك نَقْدُه في «لغة العرب» قول القائل: «تلك

(١) صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص ٢٧٥.

(٢) صلاح الدين الزعبلاوي: مسالك القول في النقد اللغوي، ص ٣١٢.

قضيّة هامّة»[1]. فقد عرض النّقد الذي وُجِّه لكلمة «الهامّة»، وذكر الآراء الثّلاثة المتعلِّقة بها. وختم ذلك بتقديم رأيه بصحّة «الهامّ والمهمّ»، من «همَّ وأهمَّ»، منبّهاً على أنّ بينهما فرقاً نابعاً من زيادة الهمزة، فالمهمّ للأمر الشّديد، والهامّ لغير ذلك. وربّما كانت القضيّة المنقودة نفسها في غير حاجة إلى الإطالة، كقضيّة «ظهرانَيْكم»[2] التي نبَّه كثيرون على أنّها بفتح النُّون لا كسرها. غير أنّ الاتّجاه الغالب في النّقد اللّغويّ عند الزّعبلاويّ هو التّفصيل الذي يسمح بعَرْض الآراء ومناقشتها والانتهاء منها بحكم مُعلَّل، وهذا الأمر هو موضوع الإجراء التّالي.

- **الإجراء الثّاني** هو حِرْصُه، في الغالب الأعمّ، على جَمْع الآراء والشّواهد والأدلّة وإنعام النّظر في أثناء المناقشة، بغية الاطمئنان إلى صحّة الحُكْم بالتّخطئة والتّصويب.

- **الإجراء الثّالث** هو تحرّيه الصّواب، وابتغاء الحقّ. فإذا كان لرأي المنقود وجهٌ من صواب وسداد أبرزه وحمده عليه، ونصَّ على صوابه، وإنْ رآه ضعيفاً. والعمل الخاصّ بتحرّي الصَّواب وابتغاء الحقّ واجب النّاقد في رأي الزعبلاويّ، فضلاً عن أنّه انصياع لحرمة العِلْم.

- **الإجراء الرّابع** هو حِرْصُه، إذا خالف المنقود في الرّأي والتّعليل، على البحث، أوّل الأمر، عن عذر يُسوّغ به الخطأ، ثمّ ابتعاده عن المبالغة في إبراز الخطأ، فمَنْ مِن النّاس يخلو من شائبة أو تقصير؟

- **الإجراء الخامس** هو عدم إطلاقه حكماً بالتّخطئة أو التّصويب قبل التّثبُّت من صحّته، والتّأمُّل في جوانبه ورواياته وأدلّته والاعتماد على الدُّربة والدّراية.

- **الإجراء السّادس** هو انطلاقه من أنّ اللّغة كائن حيٌّ، يغشاها ما يغشى الأحياء من تبدُّل وتغيُّر؛ لتتمكّن من التّعبير عن الحاجات المتجدِّدة لأبنائها.

(١) صلاح الدين الزعبلاوي: لغة العرب، ص ٣١.

(٢) صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص ٢١٤.

وهـذا الأمـر فـرض عليـه مراعـاة الفصاحـة المعـاصرة، وعـدم الاكتفـاء بفصاحـة الـتّراث. ومـن ثَـمَّ آمـن بـما أجازتـه مجامـع اللّغـة، وعمـل بـه. بيـد أنّ إيمانـه بذلـك لم يكـن إيـمان الضُّعفـاء، ولا تقليـد العاجزيـن؛ لأنّ ثقتـه الكبـيرة بمجامـع اللّغـة العربيّـة لم تحجـب عنـه الـشَّرط الأسـاسيّ لإسـاغة مـا شـاع عـلى ألسـنة الكُتَّـاب المعاصريـن وجـرت بـه أقلامهـم، وهـو: «أن تتّسـع لـه الأصالـة، ولا تمنـع منـه رُوح العربيّـة وطرائقهـا»[1]. ومـن ثَـمَّ لاحـظ أنّهـا «تتلطَّـف لتخريـج مـا لا يصـحُّ مـن أسـاليب الكُتَّـاب متـى شـاع، وتتأتّـى لتلمُّـس الوسـائل لتأويلـه، بـل تبتغـي كلَّ سـبيل لتخلـص إلى إجازتـه والحُكْـم بصحّتـه ولـو لم ينـصره دليـل مفحـم، أو تسـعفه حجّـة قاطعـة»[2]، مـن ذلـك سـعي هـذه المجامـع في عامـي ١٩٧٨م و١٩٧٩م إلى إجـازة قـول القائـل: «لعـب فـلانٌ دوراً في هـذا المضـمار». إذ إنّ قرارهـا رُفِـض مرّتـين في العامـين المذكورين؛ لأنّ هـذا التّركيـب ترجمـة حرفيّـة لعبـارة أجنبيّـة، وليـس لـه سـند مـن ضوابـط اللّغـة العربيّـة. ولكـنّ هنـاك ألفاظـاً وعبـارات مماثلـة أجازهـا مجمَـع اللّغـة العربيّـة بالقاهـرة، كاسـتعمال لفظـة «التّغطيـة» بمعنـى «الاسـتيعاب»، وإجـازة أسـلوب «فوَّضـتُ فلانـاً في الأمـر»، وهمـا ترجمـة حرفيّـة للفـظ أجنبـيّ وأسـلوب أجنبـيّ، لم يُخْـف الزّعبـلاويّ اسـتياءه مـن إجازتهـما، ولم يهمـل مناقشـتهما لبيـان مجافاتهـما روح العربيّـة.

ثالثاً: قيم النَّقد اللّغويّ:

لا تختلـف قيـم النّقـد اللّغـويّ عـن القيـم العامّـة في أنّهـا تُوجِّـه سـلوك صاحبهـا؛ لذلـك فـإنّ حديثـي عـن القيـم النّقديّـة عنـد الزّعبـلاويّ سـيعني القيـم التـي وَجَّهـتْ سـلوكه في أثنـاء نقـده لغـة الكُتَّـاب. وهنـاك قيـم أخـرى يملكهـا الزّعبـلاويّ، ولكنّنـي لـن أتحـدَّث عنهـا، هنـا، لضَعْـف ارتباطهـا بالنّقـد اللّغـويّ، كقيمتـي الوفـاء والإخـلاص الأُسَريّ اللّتـين أشرتُ إليهـما في مدخـل هـذا البحـث. صحيـح أنّ القيـم منظومـة متكاملـة، وأنّ حديثـي القابـل عـن القيـم النّقديّـة لا يعنـي انفصـال القيـم

(١) صلاح الدين الزعبلاوي: مع النحاة، ص ١٠.
(٢) المصدر السابق نفسه.

الاجتماعيّة والعلميّة والشّخصيّة عنها، أو عدم ارتباطها بها. ولكنّ الصّحيح أيضاً أنّ البحث يسمح بالتّركيز الحَذِر على القيم النّقديّة، بغية توضيح صلاتها باللّغة العربيّة الفصيحة وبالكُتّاب الذين يستعملونها في التّعبير.

- **قيمة الاعتزاز باللّغة العربيّة الفصيحة:**

أوّل قيم النّقد اللّغويّ التي يملكها صلاح الدّين الزّعبلاويّ وأبرزها، قيمة: الاعتزاز باللّغة العربيّة. وقد تجسّدت هذه القيمة في عمله على تنقية لغة الكُتّاب من شوائب الأغلاط اللّغويّة والنّحويّة. والأمران بالنّسبة إلى الزّعبلاويّ مترابطان؛ لأنّ اعتزازه باللّغة العربيّة الفصيحة لم يكن اعتزازاً لفظيّاً، بل كان قيمة قوميّة تجلّت في سعيه إلى تنقية لغة الكُتّاب من الأغلاط، تبعاً لإيمانه بأثر لغتهم في لغة القرّاء. ولقد تجسّد الاعتزاز نفسه في قيمة فرعيّة، هي المرونة. فقد آمن الزّعبلاويّ بأنّ تطوُّر اللّغة العربيّة لم يقف عند عصر الاحتجاج، فهي لغة حضارة، اتّسعتْ لحاجات العرب في العصر الحديث كما اتّسعت لها في العصور السّابقة. لهذا السّبب لم يرفض الزّعبلاويّ الفصاحة المعاصرة، بل عمل بها، ورضي بشؤونها وشجونها، على ألا تجافي الألفاظ والأساليب الحديثة التي وضعتْها مجامع اللّغة العربيّة في الوطن العربيّ، وضوابط اللّغة العربيّة الفصيحة؛ لأنّ ذلك يزيد اللّغة العربيّة قوّة ومنعة وقدرة على مواكبة العصر الحديث، ويُبْعد أركانها وسننها عن أيّ ضَعْف، أو هَدْم، أو بُعْد عن التّراث.

- **قيمة الإنصاف:**

القيمة النّقديّة الثّانية هي الإنصاف. وهذه القيمة مركّبة وليست بسيطة؛ لأنّها مرتبطة بالنّاقد والمنقود معاً. فقد حَرَص الزّعبلاوي على الإنصاف؛ لئلا يُقدِّم حُكْماً غير دقيق بالتّخطئة والتّصويب، وهو حُكْم يجعله يظلم نَفْسَه قبل أن يظلم الكُتّاب، ويُبعدها عن حقيقة اللّغة العربيّة فيظلمها وهو الحريص على نقائها. وقد تجلّى إنصاف الزّعبلاويّ في أمور عدّة، أبرزها تحرّي الدّقّة والصّواب والصّدق في النّقد. فتحرّي الدّقّة هو الذي جَعَلَه مؤمناً بالإحاطة بما قيل حول

اللّفظ أو الأسلوب في المعاجم وكُتُب اللّغة والنّحو. وتحرّي الصّواب هو الذي جعله يناقش الآراء ويوازن بينها قبل تقديم حُكْمه ورأيه بالتّخطئة أو التّصويب. وتحرّي الصِّدْق هو الذي جَعَلَه يميل إلى الأكثر والأشهر والأقرب إلى روح اللّغة العربيّة، وهو القائل في كتابه الأوّل: «لم نُجْرِ القلم بشَرْح أو إيضاح أو دَفْع أو استدراك إلا أوردنا له النّصوص الصِّحاح، واستظهرنا فيه بنُقُول الأثبات. ولم نُشِر إلى خطأ إلا ضممنا إليه الوجه الصّحيح الذي ينبغي أن ينصرف إليه عن ذاك الخطأ»[1].

- **قيمة التّعدُّد:**

القيمة الثّالثة هي التّعدُّد. هذه القيمة تبدو أوّل الأمر بعيدة عن النّقد اللّغويّ، ولكنّ التّدقيق فيها عند الزّعبلاويّ يجعلنا نعي أنّه فهم اللّغة العربيّة فَهْماً متعدِّداً وليس فهماً واحداً. والمراد بذلك هنا تعدُّد الضّوابط اللّغويّة؛ فبوساطة التّعدُّد يصل النّاقد إلى حُكْم صائب سليم دقيق يلائم رُوح اللّغة العربيّة الفصيحة. وهو يقول في التّعدُّد: «عقدتُ كلَّ فصل على موضوع، وكلّ موضوع على ضابط يمكن أن يُتَّخذ معياراً في باب من أبواب النّقد للفصل بين الخطأ والصّواب، أو قاعدة يجدر أن تُسَنَّ للتّبصير بصحيح القول وتمييزه من فاسده في باب أو مجال. وأوردتُ على كلّ ضابط توخّيتُه، أو قاعدة ابتغيتُها، نصوصاً صريحة وحججاً واضحة، وما يمكن أن يُسدِّد القول بما ذكرت وينصره ويؤيّده. ذلك رجاء أن يتقوّى في النَّفْس أثره، ويتجلّى في الذِّهن صدقه وصحّته، فيقع به المقنع واليقين)[2]. فإذا كان السّماع مُقدَّماً على القياس، وهما ضابطان لغويّان، فلا يعني ذلك أنّ السّماع صالح لكلّ نقد، ولا القياس صالح لكلّ مسألة، ولا تقديم السّماع على القياس قاعدة لا تتخلّف. فالمعوَّل في اختيار الضّابط هو صلاحيّته لأن يكون معياراً يُستَدلُّ به على الحُكْم. لهذا السبب سمّى كتابه

(١) صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص ٣٣.

(٢) صلاح الدين الزعبلاوي: مسالك القول في النقد اللغوي، ص ٦-٧.

«مسالك القول في النّقد اللّغويّ» بصيغة الجَمْع، ولم يسمّه «مسلك القول» بصيغة الإفراد. فالمسلك واحد والمسالك متعدِّدة متنوّعة، كالسَّماع والقياس والمعاصرة والموازنة والاستقراء، وغير ذلك من الضّوابط اللّغويّة.

- **قيمة الاحترام:**

القيمة الرّابعة هي الاحترام. وهي قيمة جليلة، لا تخفى على متتبّع النّقد اللّغويّ عند الزّعبلاويّ. فأنتَ لا تعثر في نقده كلِّه على كلمة نابية، أو تسفيه لرأي ناقد، أو توهين لمنقود، أو تباهٍ بمعرفة، أو إثارة لحفيظة، بل تلاحظ استعماله كلمات وتراكيب من نحو: الأستاذ، والشيخ، وكلّهم شيوخ، وأستاذنا، وبعض الباحثين، وأكابر النّحْويّين واللّغويّين، وغير ذلك من الكلمات والتّراكيب التي تنمُّ على أنّه ينظر إلى الآخر المنقود نظرة تقدير واحترام، فيمدحه إنْ أصاب، ويجد له العذر إنْ أخطأ، ويخاطبه بودّ، ويناقش لغته بتأنٍّ ورويّة؛ لأنّ القضيّة بالنّسبة إلى الزّعبلاويّ ليست البحث عن عثرات الكُتّاب، بل هي المحافظة على اللّغة العربيّة بتنقيتها من شوائب الغلط واللّحن. صحيح أنّ هذه القيمة تعني أنّ الزّعبلاويّ احترم نَفْسَه قبل أن يحترم غيره، ولكنّها تعني أيضاً أنّ «الآخر» عند الزّعبلاويّ كيان مستقلّ، يخطئ ويصيب كما يخطئ الزّعبلاويّ ويصيب. وقد يكون الآخر أكثر اعتزازاً باللّغة العربيّة وإنْ أخطأ في هذه الكلمة أو ذاك الأسلوب، فضلاً عن أنّ النّقد، كما فهمه الزّعبلاويّ، لا يرقى بتسفيه الآخرين وإلغاء آرائهم ووجهات نظرهم، بل يرقى بالبحث عن الإيجابيّات قبل السّلبيّات، والتماس المسوِّغات قبل الأغلاط.

خاتمة:

وبعد، فالزّعبلاويّ، يرحمه الله، ناقد ثقة، عالم، عَرَف أثر اللّغة في القرّاء فراح ينقد لغة الكُتّاب لينقّيها من شوائب اللّحن، ويجعلها أكثر إخلاصاً لرُوح العربيّة، وأشدَّ صلة بتراثها وحاضرها. ولم يكن النّاقد الحريص على إعلان نفسه وعمله، والمباهاة بكتبه ودراساته وآرائه، بل كان النّاقد المكتفي بالإخلاص لتراث أمّته اللّغويّ والنّحْويّ، يعمل بهدوء، ويناقش بروية، فإنْ لم يمدحه أحدٌ اليوم، فسيمدحه كثيرون غداً. ويمكن القول: إنّ أبرز النّتائج التي قادتنا إليها دراسة جهوده في النّقد اللّغويّ، هي:

١- حرصه، في كتبه كلّها، على اللّغة العربيّة بتنقيتها من شوائب الغلط واللّحن. وانطلاق قيمه النّقديّة المرتبطة باللّغة من هذا الحرص، وإيمانه بأنّ هذه اللّغة حيّة نامية وليست جامدة؛ لارتباطها بالحياة قديماً وحديثاً.

٢- مرونته في أثناء النّقد اللّغويّ. والمراد بمرونته هنا عدم تشبُّثه بمصدر لغويّ واحد، سواء أكان قديماً أم حديثاً؛ لأنّه مؤمن بأنّ معارضة المصادر اللّغويّة ببعضها بعضاً كفيلة بقيادته إلى الحقيقة اللّغويّة، فضلاً عن مرونته في فَهْم اللّغة العربيّة بعدم تقيُّده بعصر الاحتجاج وحدَه، ومراعاته التّطوّر اللُّغويّ الذي ينطلق من مفهومه من أنّ كلَّ ما رُوي عن لهجة من لهجات العرب يُؤخَذ به، ولو كانت اللّغة المرويّة ضعيفة، أو قليلة، أو نادرة، واستشهاده بأقوال الصّحابة، وبأشعار الجاهليّين والمخضرمين والطّبقة الأولى من الإسلاميّين.

٣- ابتعاده عن التّباهي بنفسه، وعن تسفيه النّقّاد الآخرين مهما تكن آراؤهم اللّغويّة ضعيفة. إذ إنّ العمل في النّقد اللّغويّ يحتاج

إلى قيم التّواضع، واحترام آراء الآخرين، وعدم إطلاق حكم بالتّخطئة أو التّصويب قبل التّثبُّت من صحّته، والتّأمُّل في جوانبه ورواياته وأدلّته.

٤- اعتماده إجراءً نقديّاً أساسيّاً يضم عرض القضيّة اللّغويّة، وتقديم الآراء المختلفة حولها، ومناقشتها، قبل تقديم رأيه فيها. واللّجوء، في أثناء ذلك، إلى إجراءات فرعيّة تعينه على المناقشة، وعلى جَمْع الآراء والشّواهد والأدلّة وإنعام النّظر، بغية الاطمئنان إلى صحّة الحُكْم بالتّخطئة والتّصويب.

٥- استناده إلى مبادئ لغويّة واضحة محدَّدة، أبرزها مبدأ إساغة ما شاع على ألسنة الكُتّاب، وجرت به أقلامهم، ما اتَّسعتْ له الأصالة ولم تمنع منه رُوح العربيّة وطرائقها. ومبدأ تدرُّج معاني الكَلِم وتجدُّدها بالمجاز، ومجاز المجاز، والنَّقْل من الخاصّ إلى العامّ، ومن العامّ إلى الخاصّ. ومبدأ مراعاة الأكثر والأشهر في الرّواية مالم يُنَصّ على أنّه منكر أو رديء، وما يرتبط بذلك من موضوع السّماع والقياس وتعارض النُّصوص في المعاجم القديمة.

*****

المصادر والمراجع

المصادر:

- صلاح الدّين الزّعبلاويّ: **أخطاؤنا في الصُّحف والدّواوين**، المطبعة الهاشميّة، دمشق ١٩٣٩م.
- صلاح الدّين الزّعبلاويّ: **لغة العرب**، مؤسّسة الوحدة للطّباعة والنّشر، دمشق ١٩٨٣م.
- صلاح الدّين الزعبلاويّ: **مسالك القول في النّقد اللّغويّ**، الشّركة المتّحدة للتّوزيع، دمشق ١٩٨٤م.
- صلاح الدّين الزّعبلاويّ: **مذاهب وآراء في نشوء اللّغة وتدرُّج معانيها**، دار المجد، دمشق ١٩٨٩م.
- صلاح الدّين الزّعبلاويّ: **مع النّحاة**، اتّحاد الكُتّاب العرب، دمشق ١٩٩٢م.

المراجع:

- إبراهيم اليازجي: **لغة الجرائد**، مطبعة التّقدُّم، القاهرة، د.ت [١٩٠٠م غالباً].
- ابن منظور، محمد بن مكرم: **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، د.ت.
- أحمد حسن الزّيّات: **مجلّة الرّسالة**، القاهرة، آذار ١٩٤٠م.
- أحمد محمّد قدُّور «د»: **مصنّفات اللّحن والتّثقيف اللّغويّ حتى القرن العاشر الهجريّ**، وزارة الثّقافة، دمشق ١٩٩٦م.
- أديب عزّت: **معجم كُتّاب سوريا**، دار الوثبة، دمشق، د.ت.
- أديب عزت وحسن حميد وسمر روحي الفيصل: **أعضاء اتحاد الكُتّاب العرب**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ط٣/ ١٩٩٥م.
- رمضان عبدالتّوّاب «د»: **لحن العامّة والتّطوّر اللّغويّ**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠م.

- سعيد الأفغانيّ: **في أصول النّحو: مطبعة جامعة دمشق**، دمشق، ط٣، ١٩٦٤م.
- سمر روحي الفيصل «د»: **النّقد اللّغويّ الحديث ونقد النّقد**، دائرة الثّقافة، الشّارقة، ٢٠١٩م.
- صبحي الصّالح «د»: **دراسات في فقه اللّغة**، دار العلم للملايين، ط٣، ١٩٦٨م.
- صلاح الدّين المنجّد «د»: **مجلّة الرّسالة**، القاهرة، نيسان ١٩٤٠م.
- عبدالعزيز مطر «د»: **لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللّغويّة الحديثة**، دار الكاتب العربيّ، القاهرة، ١٩٦٧م.
- عبدالقادر بن عمر البغداديّ: **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، تحقيق: عبدالسّلام هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.
- عبدالقادر عيّاش: **معجم المؤلّفين السُّوريّين**، دار الفكر، دمشق ١٩٨٥م.
- عطيّة الخير عبدالقادر عليّ مهادي: **آراء صلاح الدّين الزّعبلاويّ النّحويّة في كتابه (معجم أخطاء الكتّاب)**، دراسة وصفيّة تحليليّة، رسالة ماجستير، إشراف: د. أسامة خالد حمّاد، الجامعة الإسلاميّة، كلّيّة الآداب، غزّة، ذو القعدة ١٤٣٧م، أغسطس/ آب ٢٠١٦م.
- القاسم بن عليّ الحريريّ: **درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ**، تحقيق: بشّار بكُّور، دار الثقافة والتراث، معهد الفتح الإسلامي، دمشق، ٢٠٠٢م.
- محمد حسّان الطّيّان «د»: **من رجالات دمشق: صلاح الدّين الزّعبلاويّ حامل لواء التّصويب اللّغويّ**، موقع الراي: «alraimedia.com»، تاريخ النّشر في الموقع: ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٨م.
- محمّد الخضر حسين: **مجلّة الهداية**، القاهرة، حزيران ١٩٤٠م.
- محمّد المبارك: **فقه اللّغة وخصائص العربيّة**، معهد الدّراسات العربيّة العليا، القاهرة ١٩٦٠م.
- مكتب النّشر العربيّ: **مَنْ هو في سوريا عام ١٩٥١م**.